ترجع إلى تأييده لـ.م.ت.ف. ومعارضته لمخططات الحكم العسكري ورابطة قرى منطقة الخليل.

وعن المضايقات التي كان يتعرض لها قبل التنحية، قال: ان الاقامة الجبرية فرضت عليه، وتعرض إلى عدة تهديدات من قبل الحكم العسكري الاسرائيلي، سواء تهديدات بالابعاد أو تهديدات بالتنحية من منصبه، وذلك لكي تتمكن سلطات الحكم العسكري من تعيين من هو قادر على إدراج القرية في عداد ما يسمى برابطة قرى الخليل، وأضاف، انه كان أول من عارض هذه الرابطة وأصدر بيان استنكار بصددها، وانه ما زال على رأيه رغم كل المحاولات والمساومات (**الفجر**، ١٣/٧/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه الرامي إلى التضييق على رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية في الضفة الغربية المحتلة، أكد الحكم العسكري في الآونة الأخيرة، أمام وجهاء ورؤساء بلديات في الضفة، على أنه يمنع منعاً باتاً عقد اللقاءات مع زعماء م.ت.ف. في الدول العربية، ويمنع أيضاً إصدار التصريحات المؤيدة لهذه المنظمة (**هآرتس**، ١٧/٧/١٩٨١). كذلك أمر الحكم العسكري بإغلاق نادي الشباب الاجتماعي في مخيم قلندية لفترة معينة، بعد أن علم أنه كان من المقرر عقد اجتماع فيه يضم عدداً من رؤساء البلديات. وطالب الحكم العسكري بتغيير أعضاء إدارة النادي لقبولهم عقد مثل هذا الاجتماع (**المصدر نفسه**).

وفي مجال آخر قررت سلطات الحكم العسكري، إلغاء كل ارتباط أو صلة بين النقابات المهنية في القدس الشرقية والاتحاد العام لعمال الضفة الغربية المحتلة، وذلك في إطار خطواتها الأخيرة لخلق أمور منتهية، الهدف منها فصل سكان القدس المحتلة عن إخوانهم في الضفة الغربية المحتلة. وقد طلب ضابط شؤون العمل في الحكم العسكري، دافيد سويري، عبر رسالة بعث بها إلى السكرتير العام لاتحاد النقابات المهنية في الضفة، عادل غانم، إقالة ممثلي النقابات المهنية في القدس وإلغاء عضوية هذه النقابات في مجلس الاتحاد. كما منعه من قبول عضوية نقابات جديدة في الاتحاد (**عل همشمار**، ٢٩/٦/١٩٨١).

وإمعاناً في الممارسات القمعية، داهمت سلطات الاحتلال، يوم ٢٠/٧/١٩٨١، عدداً من منازل المواطنين في بلدة حلحول، واعتقلت خمسة وثلاثين مواطناً للتحقيق معهم، بحجة إلقائهم الحجارة على سيارات عسكرية إسرائيلية كانت تمر في شارع حلحول ــ القدس. وقد اشترطت السلطات، مقابل إطلاق سراحهم، القيام بحراسة المنطقة التي ادعت السلطات وقوع الحادث فيها. ولكن هذا الطلب رفض بشدة من قبل السكان (**وفا**، ٢١/٧/١٩٨١).

وفي الاطار نفسه طلب الحكم العسكري تنظيم حراسة من بين صفوف السكان في مدينة البيرة، للحؤول دون رشق السيارات العسكرية المارة في شوارع المدينة بالحجارة. وعلم من البيرة، أن السكان الذين عارضوا الالتحاق بأعمال الحراسة، طُلب منهم تسليم هوياتهم لرجال الحكم العسكري. وقد عقب رئيس بلدية البيرة إبراهيم سليمان الطويل على هذا الطلب ببيان نشر يوم ١٦/٧/١٩٨١، ندد فيه بإجراءات الحكم العسكري في الأيام الأخيرة في البيرة، قائلاً: «إننا لم نسمع من قبل أنه مطلوب من السكان العرب المحافظة على الجيش!!» (**دافار**، ١٧/٧/١٩٨١).

وتمشياً مع السياسة الجديدة التي قررت سلطات الحكم العسكري انتهاجها في المناطق المحتلة، تم رفض منح تراخيص بناء لعدد من المؤسسات والجمعيات العربية لإقامة وحدات سكنية، بحجة حصولها على قروض من اللجنة الأردنية ــ الفلسطينية المشتركة. ومن بين المشاريع التي رفضت: مشروع لإقامة ٣٠ وحدة سكنية في مدينة بيرزيت. وكما هو معلوم، فإن السلطات الاسرائيلية ما زالت تنظر في طلب إقامة ٣٠٠ وحدة سكنية قرب طولكرم، دون أن تبت فيه (**القدس**، ٢٨/٧/١٩٨١).

ومن جهة أخرى، أتهمت إسرائيل، عبر برنامج تلفزيوني بريطاني، بأنها تمنع تزويد المزارعين العرب في الضفة الغربية بالمياه، من خلال نية لتعطيش السكان. وقد اعترف مفوضو المياه وضباط المياه في إدارة الحكم العسكري في الضفة الغربية المحتلة خلال الندوة، أنه وفقاً لأوامر سياسية لا تعطي رخص حفر الآبار للسكان العرب.